الفصل الثاني
المحاسبة القومية وحسابات الإشباع والاستهلاك

تعريف الحسابات القومية

إن الحسابات القومية هي : الصورة الرقمية التي تبين نشاط القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي. تبين العلاقات التي تربطها ببعض.

تقيس تدفق السلع والخدمات بين بعضها البعض وداخل القطاع الواحد.

المفاهيم الأساسية في المحاسبة القومية:- (مرفق ملحق : تعريفات ومصطلحات)

إجمالي الناتج

هو بيان عن الأنشطة الآدمية المنظمة بهدف الحصول في وقت معين ومكان معين على سلع وخدمات ذات قيمة. ولا يشترط بالضرورة إتمام عملية البيع للسلع حتى يتم تقويم الناتج بالقيمة السوقية. كذلك تعتبر عملية نقل السلع من مكان لآخر (النقل)، والاحتفاظ بها لفترة زمنية (التخزين) عمليات إنتاجية.

الاستهلاك

الإشباع والذي عادة ما يرتبط بالنقص في السلع بطريقة تشبع احتياجات أعضاء المجتمع.

وللأغراض الإحصائية يتم افتراض أن السلع قد تم استهلاكها بمجرد مرورها على أيدي المستهلكين، بالرغم من أن عملية الاستهلاك للسلعة قد تستغرق أياما أو أسابيع أو حتى سنوات.

وقد يأخذ الاستهلاك شكل الإشباع من السلع بواسطة أفراد المجتمع، أو بواسطة الاستهلاك العام والذي تسدد قيمته جماعيا عن طريق الحكومة (القطاع العام) كما في التعليم والدفاع والصحة والنظافة وذلك بدلاً من الشراء المباشر لها بواسطة الأفراد.

الاستثمار

أو الإضافة للثروة أو التكوين الرأسمالي والذي يتمثل في إنتاج السلع في فترة زمنية وعدم استهلاكها في نفس الفترة وبالتالي تظل متاحة للاستهلاك في المستقبل أو للاستخدام في إنتاج سلع أو خدمات للاستهلاك في المستقبل.

ومن الضروري تحديد ما إذا كنا نتكلم عن إجمالي الاستثمار أو صافي الاستثمار حيث في خلال فترة زمنية معينة يتم استخدام الموارد الاقتصادية الموجودة في بداية الفترة باستعمال مخزون أول المدة من المواد الأولية والإنتاج تحت التشغيل والبضاعة التامة، علاوة على النقص في قيمة الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج، أي التغير في أذواق المستهلك النهائي أو التطوير في الإنتاج بواسطة المنافسين.

لذلك حينما نذكر إجمالي الاستثمار فإننا نعني إجمالي الاستثمار في رأس المال الثابت زائد أو ناقصاً صافي التغير في المخزون بكافة أنواعه.

وبطرح الإهلاك نتيجة الاستعمال ومرور الوقت والتقادم من إجمالي الاستثمار نصل إلى صافي الاستثمار.

أهمية واستخدامات الحسابات القومية :

يتضح من تعريف حسابات الدخل أنها تقوم بتصوير الهيكل الاقتصادي للمجتمع وتطوره على مر الزمن بغرض تحقيق عديد من الأهداف **يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :-**

قياس معدلات التنمية الاقتصادية، وفي هذا الشأن تستخدم الزيادة في الإنتاج كمؤشر للقياس وإن كان الرأي قد استقر على أن أفضل المؤشرات في قياس معدلات التنمية هو الدخل القومي وذلك نظراً لما قد يكون من تفاوت كبير بين معدلات نمو الإنتاج في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة أو لغياب الإحصاءات التي يمكن الاعتماد عليها في تقديرات بعض المنتجات الهامة مثل منتجات الثروة الحيوانية وبسب التغيرات التي تطرأ على هيكل الاقتصاد القومي في المدى الطويل مما يجعل مفهوم الإنتاج ذاته غير محدد أو واضح ومن ثم يجعل تقديراته غير دقيقة قياس الكفاية الإنتاجية للمواد والعمل فمن المعروف أن زيادة الإنتاج في المدى الطويل تنشأ عن التقدم العلمي والتقني الذي يتمثل في استخدام المعدات والطرق الحديثة، ويترتب على هذا التقدم وفر في استخدام الخامات أو القوى العاملة ومن ثم زيادة إنتاجية المواد أو العمل ويمكن استخدام حسابات الدخل القومي إذا ما أعدت في إطار معين ولسلسلة زمنية طويلة نسبياً – لقياس أثار هذا التقدم في الإنتاجية.

قياس مستوى المعيشة ومعدلات ارتفاعه، فمن المعروف أن مستوى المعيشة يرتبط بعدد السكان وكمية السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك النهائي بمعنى أن متوسط استهلاك الفرد من هذه السلع والخدمات إنما يعبر

عن مستوى معيشة ومن ثم فإن معدل الارتفاع في مستوى المعيشة يمكن قياسه بمقارنة الزيادة في الاستهلاك النهائي من السلع والخدمات بالزيادة في عدد السكان.

قياس المعامل الفني لرأس المال ويعرف هذا المعامل بأنه العلاقة بين قيمة رأس المال في بداية السنة وقيمة الإنتاج النهائي الذي تحقق خلال هذه السنة، ويستخدم هذا المعامل إما في تقدير حجم الاستثمار المطلوب لتحقيق هدف معين للإنتاج أو بالعكس في تقدير حجم الإنتاج الذي يتحقق من الهدف المرسوم للاستثمارات.

تعتبر حسابات الدخل أداة لوضع البرامج الاقتصادية من حيث تحديد أهداف الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتصدير والاستيراد ورسم السياسات التي تساعد على الوصول إلى تلك الأهداف.

وأخيرا فإن حسابات الدخل تعتبر وسيلة لإجراء المقارنات سواء في مجالات الإنتاج أو الدخل أو الإنفاق القومي أو التكوين الرأسمالي أو نصيب الفرد من الدخل أو العبء الضريبي الواقع عليه.

الوظائف الأساسية للحسابات القومية :-

تقوم الحسابات القومية بإعطائنا أرقام إجمالية تقيس كل منها ظاهرة معينة من مظاهر النشاط الاقتصادي بحيث يتكون من مجموع تلك الإجماليات صورة متكاملة، تقيس الأبعاد المختلفة لذلك النشاط في نهاية سنة معينة، كما أن ترابط هذه الإجماليات يمكننا من قياس التدفقات المالية التي انسابت من قطاع إلى آخر نتيجة الصفقات أو المعاملات المالية التي تمت

خلال السنة التي عملت عنها تلك الحسابات وتسمى تلك الوظيفة بوظيفة القياس **وإلى جانب تلك الوظيفة توجد وظيفتان هامتان :**

- تحليل النشاط الاقتصادي.
- التنبؤ وإعداد الميزانية القومية.

أولا : وظيفة التحليل :

تقوم وظيفة التحليل على دراسة الجزئيات التي تتكون منها إجماليات الحسابات القومية دراسة تفصيلية والوسيلة إلى ذلك هي تبويب تلك الجزئيات على أسس مختلفة يرمي كل منها إلى إبراز ناحية معينة من نواحي النشاط الاقتصادي ثم مقارنتها ببعضها واستنتاج العلاقات التي تربطها ببعضها ودراسة التغيرات التي تطرأ عليها وتحديد الأسباب التي أدت إلى تلك التغيرات.

ويستخدم تحليل بيانات الحسابات القومية لإجراء ثلاث دراسات رئيسية هي :-

- دراسة التركيب الهيكلي للنشاط الاقتصادي
- دراسة التغير في ذلك التركيب في فترات زمنية مختلفة
- المقارنة الإقليمية لمكونات الناتج والدخل القومي

وفي كل من تلك الدراسات يبدأ التبويب على أسس عامة ثم يندرج إلى أسس أكثر تفصيلا استخدام إجماليات الحسابات القومية لدراسة التركيب الهيكلي للنشاط الاقتصادي. يبدأ تبويب إجماليات الناتج القومي **على ثلاث أسس عامة هي :**

1. أنواع الإنفاق.
2. مقادير الأنصبة الموزعة.

3. القطاعات التي يتولد فيها الدخل القومي.

ويظهر الناتج القومي مبوباً على أساس أنواع الإنفاق إلى خمسة إجماليات فرعية هي :

1. إجمالي إنفاق المستهلكين على السلع والخدمات.
2. إجمالي الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات.
3. إجمالي إنفاق المستثمرين على السلع الإنتاجية.
4. إجمالي التغير في المخزون السلعي.
5. إجمالي المعاملات مع العالم الخارجي.

وعندما نتدرج خطوة أخرى في التحليل يمكن تجزئة كل من تلك الإجماليات الفرعية إلى مكوناتها على أسس ثانوية.

فإجمالي إنفاق المستهلكين يمكن تبويبه على أساس طبيعة الإنفاق إلى :

1. مواد غذائية
2. ملابس.
3. نفقات أخرى.

كما يمكن تحليل هذا الرقم الإجمالي نفسه على أساس العمر الإنتاجي للسلع التي يحتويها هذا الإنفاق إلى :

1. سلع معمرة
2. سلع استهلاكية
3. خدمات

وكذلك الحال بالنسبة لإجمالي إنفاق المستثمرين إذ يمكن تبويبه بحسب طبيعة النفقة إلى :

1. تشييدات.
2. معدات إنتاجية.
3. مخزون سلعي.

ثانياً : وظيفة التنبؤ وإعداد الميزانية القومية :

تقوم وظيفة التنبؤ على دراسة المنهج الذي تسلكه كل من الإجماليات الرئيسية المستخرجة من حسابات الناتج القومي والدخل القومي، ومدى تأثرها بغيرها من الإجماليات المرتبطة وأثر المتغيرات الاقتصادية على تلك الإجماليات بحيث تؤدي تلك الدراسة إلى إمكان التنبؤ بالصورة التي سوف تتخذها الحسابات القومية في سنة مقبلة على ضوء عوامل اقتصادية.

ويعتبر إعداد الميزانية القومية من أهم استخدامات الحسابات القومية **والخطوات الرئيسية لإعداد الميزانية القومية لسنة مقبلة هي:**

اتخاذ نتائج الحسابات القومية للسنة الماضية كأساس، وتحليل الإجماليات المستخرجة من تلك الحسابات على ضوء العوامل الاقتصادية التي كانت سائدة في تلك السنة.

استعراض ملامح الموقف الاقتصادي الذي ينتظر أن يسود خلال الفترة التالية مثل حجم الطاقة الإنتاجية، وحجم الإنتاج المحلي واحتياجات الاستهلاك، إمكانيات التصدير والاستيراد وحجم القوى العاملة.

الأهداف الاقتصادية للدولة والسياسة المرسومة لتحقيق تلك الأهداف.

ما تم تنفيذه من البرامج الاستثمارية التي تشتمل عليها خطة التنمية والأجزاء المقرر تنفيذها في السنة المقبلة وتقدير أثر كل منها على مقدار الناتج في كل فرع من فروع النشاط الإنتاجي.

الأسس العلمية والعملية لتصميم وإعداد نظام الحسابات القومية :-

- تقسيم الاقتصاد القومي إلى قطاعات متجانسة
- تقسيم النشاط الاقتصادي القطاعي وتحديد هيكل الحسابات
- تصميم النظام المحاسبي

القضايا التي يجب أخذها في الاعتبار عند إعداد الحسابات القومية :-

- احتمال ازدواجية الحسابات
- عدم احتساب القطاعات غير الاقتصادية
- التقديرات الخاطئة
- السهو والخطأ في الحسابات
- عدم تقدير قيمة الخدمات الشخصية غير المتبادلة في السوق قد يؤدي إلى مقارنة مظللة
- صافي الإنتاج، القيمة المضافة
- المعيار القانوني لتحديد الإنتاج (لعب القمار، البيع والشراء في السوق السوداء)

"لا يدخل في الإنتاج النشاطات التي تكون فيه الإيرادات قد حصلت من دافعها بمحض إرادته وبدون إكراه له" حسب اقتراح الأمم المتحدة.

المنتجين الأولين، المنتجين الآخرين(الإنتاج غير الأولي، الإنتاج الأولي)

وكقاعدة عامة لا يتم تعديل أرقام الإنتاج بنقل سلع نهائية إلى وسيطة أو بالعكس إلا في الحالات التي يمكن اعتبارها مهمة وواضحة وذات تأثير كبير على الحسابات النهائية للدخل القومي وتعود بالفوائد على العامل من ناحية الأجور أو في الحالات التي يترتب فيها اقتطاع جزء من دخل العامل لشراء حاجات ليست لها منفعة مباشرة له.

أما في الحالات الأخرى كقيام رب العمل بالإنفاق على تحسين المستوى الصحي لعماله أو عند تحمل العامل نفقات تنقله من المسكن إلى المعمل، فلا يتم تعديل أرقام الإنتاج أو الدخل، لأننا لو أخذنا بذلك لعمدنا الإنفاق تعقيد العمليات الحسابية للدخل القومي بشكل يضيع الفائدة المتوخاة من الحسابات نفسها لاحتمال وقوع الباحث في أخطاء حسابية كثيرة يكون ضررها أكثر بكثير مما لو ترك الأمر على حاله.

بعد كل ما تقدم نجد انه لا يمكن المقارنة بين الدول النامية والدول المتقدمة بالاعتماد على الحسابات القومية (الدخل القومي)، **وذلك للأسباب التالية :-**

- اختلاف التقاليد الاجتماعية بين الدول النامية والدول المتقدمة يؤدي إلى اختلاف احتساب/ تضمين بنود ضمن الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة لا تعتمدها الدول النامية.
- كذلك تتصف الدول النامية بمستوى معيشي منخفض متمثل في دخل منخفض لأغلبية أفراد المجتمع
- انعدام العدالة الاجتماعية (عدم العدالة في توزيع الدخل)
- نسبة اعتماد عالية

- مستوى عالي من البطالة بوجوهها المختلفة
- حجم الفقر (فجوة الفقر كبيرة) فرق متوسط الدخل بين الأغنياء والفقراء كبير

بذلك نستنتج انه لا علاقة واضحة بين مستوى الدخل والعدالة في توزيع الدخل، وعلى سبيل المثال إذا أخذنا دولة مثل الكويت نجد إن نسبة الدخل الموزع على أفقر 40% أقل من نسبة الدخل الموزعة على أفقر 40% في بلجيكيا ولكل منها نفس المستوى من الدخل الإجمالي، وكذلك نجد إن كينيا لديها نفس متوسط دخل الفرد للهند ولكن النسبة الموزعة على أفقر 40% نجدها أقل في الهند عنها في كينيا وهذا يدل على إن مستوى التنمية لا يمكن أن يقاس بمتوسط دخل الفرد ولكن يجب أن ننظر إلى كيفية توزيع هذا الدخل على أفراد المجتمع (منحنى لورانس)

طرق قياس الدخل القومي والعلاقة بين تلك الطرق.

من أهم المضامين الأساسية في حسابات الدخل القومي نجد الدخل القومي National Income أو بمفهوم آخر الناتج القومي Gross National Product (GNP) فهو مقياس للأداء الاقتصادي لمجتمع بالكامل.

والدخل القومي أو الدخل مصطلح يطلق على القياس النقدي للتدفق الشامل للسلع والخدمات في مجتمع معين. وعادة ما يستخدم بدلا منه مصطلح مماثل هو الناتج القومي، أو صافي الناتج القومي Net National Product (NNP) أو المضمون المختلف عنه قليلا والمسمى إجمالي الناتج القومي.

والناتج القومي أو الدخل القومي هو الرقم النهائي الذي نصل إليه حين استخدام النقود لقياس إنتاج أحد المجتمعات من استخدامه لأرضه وعماله ورأس ماله.

ويمكن قياس الدخل بأي من ثلاثة مقاييس. وهي مقاييس متنافسة لعلها نشأت بسبب صعوبة الحصول على الإحصائيات اللازمة لأحدهما في بعض الدول مما يؤدي إلى تفضيل قياس عن الآخر حسب توافر البيانات اللازمة لاستخدامه.

ويمكن أن نحدد الطرق المداخل الثلاثة لحساب الدخل القومي في :-

- مدخل الإنتاج (القيمة المضافة).
- مدخل عوائد الإنتاج.
- مدخل الإنفاق.

طريقة رقم 1- مدخل الإنتاج (القيمة المضافة).

الإنتاج هو النشاط الإنساني الذي يهدف إلى خلق المنفعة الاقتصادية لإشباع احتياجات الأفراد.

والدخل والإنتاج يعتبران وجهان لعملة واحدة. فعن طريق بيع الإنتاج نحصل على أموال تمكن من السداد لعوامل الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه وهذه الدخول بدورها تمكن من الإنفاق على شراء السلع والخدمات مما يمكن الوحدات الاقتصادية من القيام بعمليات الإنتاج ويطلق على هذه العلاقة التدفق الدائري للإنتاج والدخل في النظام الاقتصادي، ويتمثل دخل أي شخص في مقدار القيمة المضافة لما أنتجه، والقيمة المضافة بالنسبة للوحدات الاقتصادية هي مقدار ما أضافته الوحدة على مدخلاتها التامة.

ويمكن توضيح مضمون القيمة المضافة بتصور قيام أحد الوحدات الاقتصادية بإنتاج كمية معينة من السلع والخدمات وبسبيل ذلك استخدمت خامات مشتراة من وحدات أخرى وأجرت عليها بعض العمليات بوحدات أخرى وتكلفت أيضا أجور للعاملين بالشركة وإيجار للمباني والتجهيزات وإهلاك للأصول الثابتة وحققت أرباحا لرب العمل وفوائد لرأس المال.

لذا نجد أن صافي ما أضافته هذه الوحدة يتمثل في عوائد عوامل الإنتاج التي استخدمتها. أي إجمالي مبيعاته ناقصا ثمن الخامات وما دفع لوحدات أخرى في العمليات الإنتاجية المتممة:-

مثال:-

بفرض إن البيانات في الجدول التالي خاصة بأحد القطاعات الإنتاجية والذي يتكون من ثلاثة وحدات هي الغزل والنسيج والصباغة حيث يبيع مصنع الغزل كافة إنتاجه لمصنع للنسيج وبدوره يبيع إنتاجه للصباغة والذي يبيع إنتاجه للمستهلك النهائي.

	غزل	نسيج	صباغة
مخزون أول المدة	1400	400	2000
مشتريات	-	10000	16000
مبيعات	10000	16000	24000
مخزون آخر الفترة	1400	1200	1000

يمكننا حساب مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي باستخدام مضمون الناتج النهائي أو مضمون القيمة المضافة.

في حالة استخدام مضمون الناتج النهائي تتمثل مساهمة القطاع في الناتج القومي في مبيعات السلع النهائية ± التغير في المخزون.

أي = 24000+[(1400 – 1400) + (400 – 1200) + (2000 – 1000)]

= 24000 + صفر + 800 – 1000

24000 – 200 = 23800 د. ل.

إلا أن هذه الطريقة تفترض التعرف على مستهلك السلع المنتجة وما إذا كان مستهلكاً نهائياً أم وسيطاً.

ويمكننا الوصول إلى مساهمة هذه الوحـــدات باســـتخدام مضـــمون القيمة المضافة كما يلي:

	غزل	نسيج	صباغة	إجمالي
المبيعات	10000	16000	24000	50000
– المشتريات من السلع الوسيطة	–	10000	16000	26000
+ التغير في المخزون	–	800	1000	2000
المساهمة في الناتج القومي	10000	+ 6800	+ 7000	= 23800

ويحتاج الأمر إلى التعرف على مفردات حسابات كل شركة لتحديد ما أضافته للناتج القومي. **فإذا ما ظهر جزء من حســـاب العمليـــات الجاريـــة لإحدى الشركات كما يلي:**

حساب العمليات الجارية عن السنة المنتهية

3000 بضاعة تامة أول المدة	87000 صافي المبيعات
6000 خامات أول المدة	5000 بضاعة تامة آخر المدة
14000 مشتريات مستلزمات سلعية	2400 خامات آخر المدة
1600 تصنيع لدى الغير	
1800 كهرباء	
30000 أجور	

15000 مرتبات	
4000 إيجار	
3000 إهلاك أصول ثابتة	
4000 مصاريف عمومية	
14000 أرباح	
3000 فرق الفوائد المحسوبة	
94400	94400

يمكننا من البيانات السابقة أن نحسب القيمة المضافة لهذه الشركة كما يلي:-

		درهم دينار
المبيعات		87000
+ التغير في المخزون		
التغير في مخزون البضاعة التامة (5000 – 3000)	2000	
التغير في مخزون الخامات (2400 –6000)	3600	1600
صافي المبيعات زائداً التغير في المخزون		
– ما استخدمته الوحدة من إليه الغير:		
مشتريات خامات	14000	
تصنيع لدى الغير	1600	
تيار كهربائي	1800	
مصاريف عمومية	4000	
الاستخدامات من السلع والخدمات		21400
إجمالي الإنتاج		64000
– الإهلاك		3000
القيمة المضافة أو الإنتاج الصافي لهذه الوحدة الاقتصادية		61000

ويلاحظ أن رقم القيمة المضافة يعادل دخول عوامل الإنتاج التـــي استخدمتها الوحدة الاقتصادية أي :

	30000	أجور
	10000	مرتبات
40000		عائد العمل
4000		الإيجار (الريع)
3000		فوائد محسوبة (عائد رأس المال)
14000		أرباح
61000		القيمة المضافة أو الإنتاج الصافي

وبالتالي فإن القيمة المضافة تمثل عوائد الإنتـــاج التـــي اســـتخدمتها الوحدة الاقتصادية. وبإضافة القيمة المضافة للوحدات الاقتصادية المختلفـــة نصل إلى الدخل القومي بتكلفة عوامل الإنتاج.

ويوضح الشكل رقم (1) التوزيع الوظيفي لعوامل الإنتاج

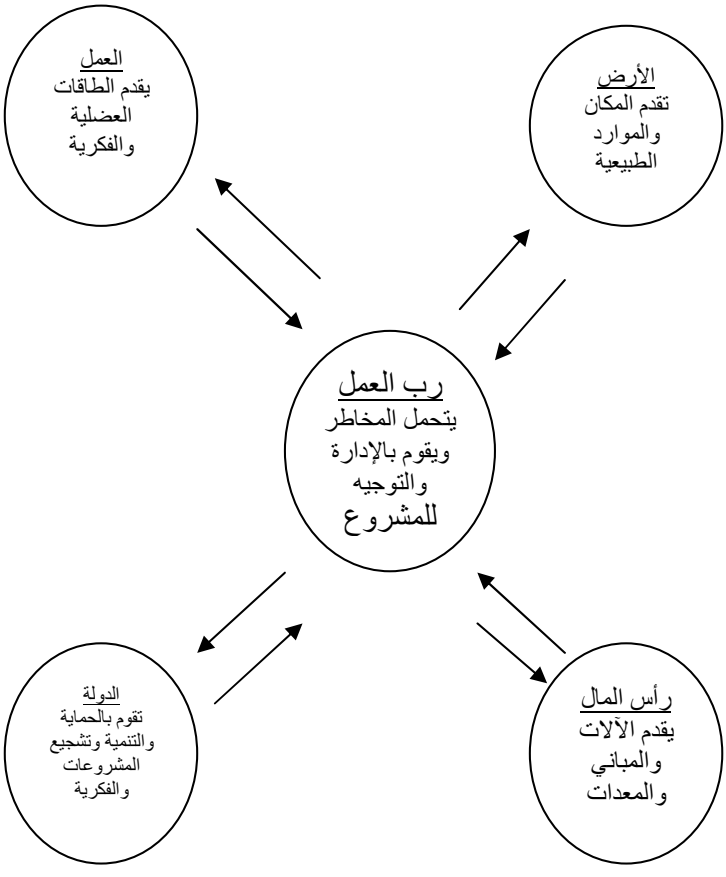

شكل (1) التوزيع الوظيفي لعوامل الإنتاج

لحساب الناتج القومي والدخل القومي طبقاً للنظام المحاسبي الموحد (قائمة الإنتاج والقيمة المضافة):-

أورد النظام المحاسبي الموحد المطبق بشركات القطاع العام قائمة الإنتاج القيمة المضافة طبقا للنموذج التالي :

قيمة الإنتاج الإجمالي مقومة بسعر السوق

	د. ل.	د. ل.	دليل الحسابات
الإنتاج بسعر البيع			
مبيعات إليه تام			411
صافي مخزون الإنتاج التام بالتكلفة			412
فروق التقويم			413
التغير في مخزون إليه غير تام			414
مشغولات داخلية تامة بالتكلفة			415
إيرادات تشغيل للغير			415
خدمات مباعة			417
بضائع بغرض البيع			
مبيعات بضائع بغرض البيع			4181
التغير في مخزون بضائع بغرض البيع بالتكلفة			4182
فروق التقويم			4183
ناقصا : المشتريات بغرض البيع			34
ناقصا : مستلزمات وسيطة :			
المستلزمات السلعية			32
المستلزمات الخدمية			33
1.قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق			
يضاف : إعانات			
إعانات إليه			421
إعانات تصدير			422
يخصم الضرائب والرسوم السلعية			
رسوم جمركية			3511
رسوم إليه			3512
حصيلة خزانة			3513
ضرائب أخرى			3514
2.قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج			

	د. ل.	د. ل.	دليل الحسابات
3. إجمالي القيمة المضافة = قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج			
ناقصا الإهلاك			3528/2532
4. القيمة المضافة الصافية وبيانها			
الأجور			31
الإيجارات			
الفوائد			354/353
فرق تقويم التغير في المخزون			354/355
فائض العمليات الجارية			35/358

أي أن :

الإنتاج الإجمالي بسعر السوق يتكون من :

الإنتاج بسعر السوق (مبيعات إليه تام + التغير في مخزون الإنتاج التام بالتكلفة + فروق تقويم التغير في مخزون الإنتاج التام).

التغير في مخزون الإنتاج غير التام بالتكلفة

إيرادات تشغيل للغير

مشغولات داخلية تامة بالتكلفة

خدمات مباعة

بضائع بغرض البيع (المبيعات + التغير في المخزون + فروق تقويم التغير في مخزون البضائع بغرض البيع)

ناقصا : المشتريات بغرض البيع

ناقصا : المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية

الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج = الإنتاج الإجمالي بسعر السوق + الإعانات – الضرائب والرسوم السلعية.

الإنتاج الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج = الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج – الإهلاك.

وهو يساوي صافي القيمة المضافة وبيانها كما يلي:

- الأجور
- الإيجار
- الفوائد
- فائض العمليات الجارية
- فرق تقويم التغير في المخزون
- صافي القيمة المضافة

مثال:

البيانات التالية خاصة بالمرحلة الأولى من حساب العمليات الجارية لإحدى شركات القطاع العام عن السنة المنتهية.

ح / العمليات الجارية عن السنة المنتهية

دينار	البيان	دليل الحساب	دينار	البيان	دليل الحساب
	الأجور			إيرادات النشاط الجاري	
45000	أجور نقدية	311		الإنتاج بسعر البيع	
10000	مزايا عينية	312	400000	صافي مبيعات إليه تام	411
5000	تأمينات اجتماعية	313	60000	تغير في مخزون الإنتاج التام بالتكلفة	412

دينار	البيان	دليل الحساب	دينار	البيان	دليل الحساب
	المصروفات العامة		50000	فرق تقويم التغير في مخزون الإنتاج التام	413
10000	مستلزمات سلعية	32			
40000	مستلزمات خدمية	33	40000	تغير مخزون إليه غير تام بالتكلفة	414
20000	مشتريات بفرض البيع	34			
	مصروفات تحويلية جارية الضرائب والرسوم السلعية		30000	مشغولات داخلية تامة بالتكلفة	415
4000	رسوم جمركية	3511			
3000	رسوم إليه	3512	20000	إيرادات تشغيل للغير	417
2000	حصيلة خزانة	3513	10000	خدمات مباعة	417
1000	ضرائب أخرى	3514		بضائع بغرض البيع	
	الإهلاك		40000	صافي المبيعات	418
30000	مباني وإنشاءات	3522	10000	تغير مخزون بضائع بغرض البيع بالتكلفة	4182
20000	آلات ومعدات	3523			
10000	وسائل نقل وانتقال	3524	10000	فرق تقويم التغير في مخزون بضائع بغرض البيع بالتكلفة	4183
5000	عدد وأدوات	3525			
5000	أثاث ومعدات مكاتب	3526		الإعانات	

دينار	البيان	دليل الحساب	دينار	البيان	دليل الحساب
10000	الإيجارات الفعلية	353	20000	إعانات إليه	421
30000	فرق الإيجار المحسوب	354		إعانات تصدير	422
	الفوائد				
20000	محلية	255			
30000	خارجية	256			
60000	فرق الفوائد المحسوبة	357			
50000	فرق تقويم التغير في المخزون الإنتاج التام	314			
10000	فرق تقويم التغير في مخزون بغرض البيع	4183			
19000	فائض العمليات الجارية				
70000			70000		

والمطلوب :-

قياس قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق

قياس قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج

قياس دخول عوامل الإنتاج

تصوير قائمة الإنتاج والقيمة المضافة

أولا : قياس قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق

		دينار
صافي مبيعات إليه تام بسعر البيع		400000
تغير مخزون الإنتاج التام بالتكلفة		60000
فرق تقويم تغير مخزون الإنتاج التام		50000
تغير مخزون إليه غير تام بالتكلفة		40000
مشغولات داخلية تامة بالتكلفة		30000
إيرادات تشغيل للغير		20000
خدمات مباعة		10000
صافي مبيعات بضائع بغرض البيع		40000
تغير مخزون بضائع بغرض البيع		10000
فرق تقويم تغير مخزون بضائع بغرض البيع		10000
المجموع		670000
ناقصا : مشتريات بغرض البيع		(20000)
ناقصا : المستلزمات الوسيطة		650000
مستلزمات سلعية	100000	
مستلزمات خدمية	40000	(140000)
قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق		51000

ثانيا : قياس قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج

الإنتاج الإجمالي بسعر السوق		510000
الإعانات:		
إليه	20000	
تصدير	10000	30000
ناقصاً : الضرائب غير المباشرة		540000
رسوم جمركية	4000	
رسوم إليه	3000	
حصيلة خزانة	2000	
ضرائب أخرى	1000	
		10000
قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج		530000

ثالثاً : قياس دخول عوامل الإنتاج بالقيمة المضافة

قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج		530000
ناقصاً : الإهلاك		70000
القيمة المضافة		460000
وهي تساوي المدفوعات لعوامل الإنتاج		
الأجور : نقدية	45000	
مزايا عينية	10000	
تأمينات اجتماعية	5000	60000
الإيجارات : إيجار	10000	
+ فرق الإيجار المحسوب	30000	
		40000
الفوائد : محلية	20000	
خارجية	30000	
فرق الفوائد المحسوبة	60000	110000

فائض العمليات الجارية		190000
فرق تقويم التغير في مخزن إليه تام		
فرق تقويم التغير في بضائع	50000	
بغرض البيع	10000	60000
القيمة المضافة		460000

رابعا : قائمة الإنتاج والقيمة المضافة

دليل الحسابات	اسم الحساب	فرعي دينار	إجمالي دينار
	قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق		
411	مبيعات إليه تام	400000	
412	تغير مخزون إليه تام بالتكلفة	60000	
413	فرق تقويم تغير مخزون إليه تام	50000	
414	تغير مخزون إليه غير تام بالتكلفة	40000	
415	مشغولات داخلية تامة بالتكلفة	30000	
416	إيرادات تشغيل للغير	20000	
417	خدمات مباعة	10000	
4181	مبيعات بضائع بغرض البيع	40000	
4182	تغير مخزون بضائع بغرض البيع بالتكلفة	10000	
4183	فرق تقويم التغير في مخزون بضائع بغرض البيع	10000	670000
	ناقصاً :		
34	مشتريات بغرض البيع		(20000)
			650000
	ناقصاً : المستلزمات الوسيطة :		
32	مستلزمات سلعية	100000	
33	مستلزمات خدمية	40000	(140000)
	قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر السوق		51000
			51000

421	زائدا : إعانات الإنتاج	20000	
	إعانات تصدير	10000	30000
			540000
	ناقصاً :		
3511	رسوم جمركية	4000	
3512	رسوم إليه	3000	
3513	حصيلة ضرائب	2000	
3514	ضرائب أخرى	1000	(10000)
	قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج		530000
3522	ناقصاً : الإهلاك		70000
13528	القيمة المضافة		460000

الطريقة رقم 2- مدخل عوائد عوامل الإنتاج (الدخل) :-

توجد طريقة أخرى معادلة للطريقة الأولى في حساب صافي الدخل القومي للمجتمع.

فبالنظر إلى الدورة بالشكل التالي نجد سداد الأجور والفوائد والإيجار والأرباح حيث تمثل عوائد عوامل الإنتاج الأرض، العمل ورأس المال والمنظم فهي تكلفة إنتاج تدفق السلع، يلاحظ أن الاقتصادي على خلاف المحاسب يعالج الربح على انه يمثل تكلفة.

وبحساب التدفق السنوي لعوائد عوامل الإنتاج يمكن الوصول إلى نفس رقم صافي الدخل القومي.

صافي الدخل القومي ويعرف من وجهة نظر أخرى بأنه إجمالي عوائد عوامل الإنتاج (أجور، وفوائد، وإيجار، وأرباح) وهي تكاليف إليه السلع النهائية بالمجتمع، **كما هو مبين بالشكل رقم (2)**

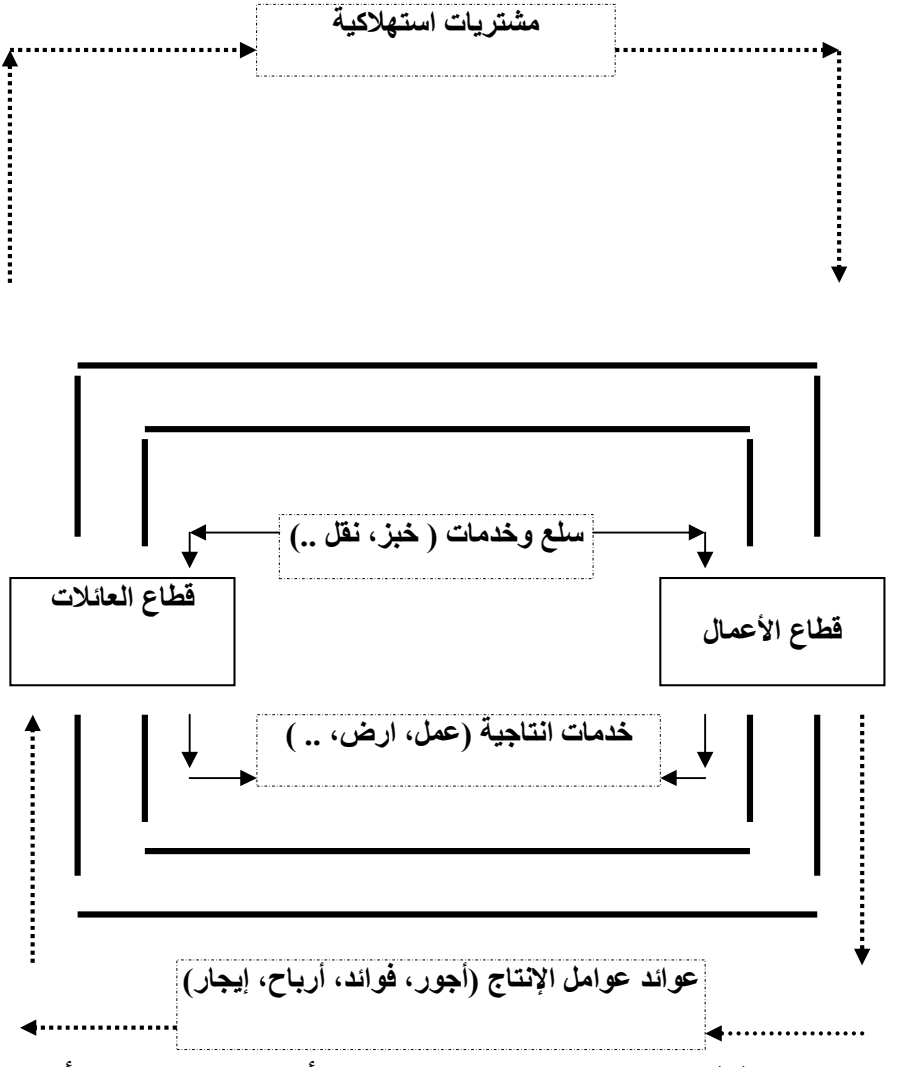

شكل (2) يبين قياس الدخل القومي على أساس الناتج وعلى أســـاس تكلفة عوامل الإنتاج.

ويلاحظ أن الرقم الذي نصل إليه في هذا المدخل يماثل الأرقام الناتجة عن استخدام المداخل الأخرى وذلك نظراً لأنه في مدخل عوائـــد عوامـــل الإنتاج تم تضمين الربح وهو ما تبقى من ثمن بيع السلع والخـــدمات بعـــد

سداد تكلفة العوامل الأخرى – أجور، وفوائد، وإيجار فهو المبلـــغ المتبقـــي اللازم لجعل نتائج مدخل عوائد عوامل الإنتاج مماثلة للنتـــائج المتحصـــل عليها من مدخل الإنفاق **وفي هذه الطريقة علينا تجميع بيانات عن كل من :**

الأجور والمرتبات والإيرادات الصافية التي يحصـــل عليهـــا كافـــة العاملين في ميدان الإنتاج.

الدخول الإضافية للعاملين بالأعمال الحرة مثل الطبيـــب والمحاســـب وأصحاب الحرف المختلفة.

الفائدة الصافية المكتسبة من السندات الخاصة والرهون والقروض.

الربح الصافي للأفراد من الملكية الخاصة بما في ذلك ريع المنـــزل الذي يستعمله مالكه.

الأرباح الصافية للشركات سواء كانت :

- موزعة على المساهمين وأصحاب الحصص.
- معاد استثمارها في المشروع كأرباح غير موزعة.
- مدفوعة للدولة كضريبة أرباح تجارية وصناعية.

الطريقة رقم 3– مدخل الإنفاق :

تنتج السلع والخدمات بغرض بيعها واستهلاكها ففي كل عام يســـتهلك الجمهور سلع وخدمات مع تسديد قيمتها كما في الشكل أعلاه وبتجميع كافة المنفق على هذه السلع النهائية نحصل على إجمالي صافي الناتج القومي .

وبالتالي يمكن في هذا الوضع المبسط احتساب الدخل أو الناتج القومي على أساس ما تم إنفاقه للحصول على السلع والخدمات بواسطة القطاعـــات المختلفة بالمجتمع (الأفراد، الهيئات والحكومة / المؤسسات العامة).

وتستخدم أسعار السوق في تقييم السلع والخدمات نظر لأنها تعكس التفضيل النسبي للسلع والخدمات المختلفة.

ويتكون الدخل القومي وفقا لهذه الطريقة من :

- الإنفاق الشخصي على الاستهلاك
- الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات
- الاستثمار المحلي الإجمالي
- صافي إنفاق القطاع الخارجي

بالتالي يمكن قياس إجمالي الناتج القومي على أنه يمثل إجمالي المبيعات النهائية من السلع والخدمات زائدا التغير في المخزون السلعي.

وإذا ما تم قياس الدخل القومي بطريقة الإنفاق فإنه سيساوي :

	الإنفاق الاستهلاكي الخارجي		XXX
	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي		XX
	إجمالي الاستثمارات قطاع العائلات (الأفراد) القطاع الحكومي (العام)	 XX XX	
	صافي التغير في المخزون الإنفاق لأغراض الاستهلاك والاستثمار		XXX XXX XXX
	الصادرات من السلع والخدمات الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي والواردات		XXX XXX
	ناقصاً الواردات من السلع والخدمات الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي		
	صافي الدخل الإنتاجي من القطاع الخارجي الإنفاق على إجمالي الناتج القومي بسعر السوق		

	ناقصا الإهلاك الإنفاق على صافي الناتج القومي بسعر السوق		
	الإعانات		
	ناقصاً الضرائب غير المباشرة الإنفاق على صافي الناتج القومي بسعر التكلفة		

أي أن:-

إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق

= الإنفاق الاستهلاكي + إجمالي تكوين رأس المال + (الصادرات – الواردات)

صافي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج

= إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق – إهلاك رأس المال الثابت

– الضرائب غير المباشرة + الإعانات

الدخل القومي

= صافي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج

+ صافي دخول عوامل الإنتاج من القطاع الخارجي.

الدخل القومي

= الإنفاق الاستهلاكي + صافي تكوين رأس المال + الصادرات – الواردات (صافي دخول عوامل الإنتاج من القطاع الخارجي) – الضرائب غير المباشرة + الإعانات.

فإذا فرضنا أن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات في أحد السنوات 100 مليون دينار وإنفاق الحكومة 60 مليون دينار وإن إجمالي الإنفاق على الاستثمارات بقطاع العائلات 50 مليون دينار وبالقطاع الحكومي (العام) 80 مليون دينار والزيادة في المخزون السلعي 40 مليون

دينار وبلغت الصادرات من السلع والخدمات 20 مليون دينار والـــواردات 18 مليون دينار وصافي الدخل الإنتاجي من القطاع الخارجي 15 مليـــون دينار وإهلاك رأس المال القومي 20 مليون دينار والضرائب غير المباشرة 8 مليون دينار والإعانات 10 مليون دينار.

فيمكن حساب الدخل القومي على أساس مدخل الإنفاق كما يلي :

		مليون دينار	
1	الإنفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات		100
2	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي		60
3	إجمالي الإنفاق على الاستثمار لقطاع العائلات	50	
4	إجمالي الإنفاق على الاستثمار لقطاع الحكومة	80	
			130
5	التغير في المخزون السلعي بالزيادة		40
	الإنفاق لأغراض الاستهلاك والاستثمار		330
6	الصادرات من السلع والخدمات		20
7	الواردات من السلع والخدمات		15 -
	الإنفاق على إجمالي الناتج المحلي		335
8	صافي الدخل الإنتاجي من القطاع الخارجي		15
	الإنفاق على إجمالي الناتج القومي بسعر السوق		350
9	إهلاك رأس المال القومي		20
	الإنفاق على صافي الناتج القومي بسعر السوق		330
10	+ الإعانات		10
			340
11	- الضرائب غير المباشرة		8 -
			322

مثال على كيفية قياس الدخل والناتج والإنفاق القومي

فيما يلي بيانات النشاط الاقتصادي لإحدى الدول عن السنة المنتهية (القيم بالمليون دينار). الإنتاج الإجمالي بسعر السوق 790 د.ل والمدفوعات لعوامل الإنتاج أجور 280 د.ل وفوائد 96 د. ل، إيجارات 89 د. ل، أرباح موزعة د. ل، أرباح موزعة 85 د. ل والاستهلاك الشخصي 250 د. ل والحكومي 150 د. ل، والتكوين الرأسمالي الإجمالي 250 د. ل، والصادرات 190 د. ل والواردات 50 د. ل، وإعانات الإنتاج 70 د.ل والضرائب غير المباشرة 140 د.ل وتبلغ دخول عوامل الإنتاج الأجنبية التي ساهمت في الناتج القومي 16 د.ل ودخول عوامل الإنتاج الوطنية التي ساهمت في الخارج 40 د.ل فإذا علمت أن الصادرات على أساس القيمة (F.O.B.) بالإضافة إلى رسوم نقل وتأمين مدفوعة نتيجة خدمات 5 مليون أما الواردات بالقيمة (CIF) كما يبلغ إهلاك رأس المال الثابت 170 د.ل والمطلوب قياس الدخل القومي والإنفاق القومي والناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج.

قياس الدخل القومي :

أجور	280
فوائد	96
إيجارات	89
أرباح موزعة	85
الناتج المحلي = الدخل المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	550
+ دخول عوامل وطنية	40
– دخول عوامل أجنبية	(16)
الدخل القومي الصافي بتكلف عوامل الإنتاج	574

الإنفاق القومي :

إنفاق استهلاكي شخصي	250	
+ إنفاق استهلاكي حكومي	150	
		400
+ إنفاق استثماري (التكوين الرأسمالي الإجمالي)		250
+ الصادرات	190	
– الواردات	50	
		140
الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق		790
– الإهلاك		170
الإنفاق المحلي الصافي بسعر السوق		620
+ إعانات		70
– ضرائب غير مباشرة		(140)
الإنفاق المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج		550
+ دخول عوامل وطنية		40
– دخول عوامل أجنبية		(16)
الإنفاق القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج		574

قياس الناتج القومي :

الإنتاج الإجمالي المحلي بسعر السوق	790
– إهلاك رأس المال	170
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق	620
+ إعانات	70
– ضرائب غير مباشرة	(140)
الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	550
+ دخول عوامل إليه وطنية	40
– دخول عوامل إليه أجنبية	(16)
الناتج القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج	574

العلاقة بين الطرق الثلاث لاحتساب الدخل القومي :

يتضح من تركيب الدخل القومي والطرق الثلاث لاحتسابه بأن هنـــاك علاقة وثيقة ومتداخلة بين تلك الطرق، وانه متى ما تـــوفرت المعلومـــات والبيانات الإحصائية الدقيقة التي تمكن الباحث من التوصـــل إلـــى النتـــائج النهائية للدخل القومي والإنفاق القومي والناتج القومي فإن تلك العلاقة يمكن توضيحها **بثلاثة مراحل على النحو التالي :**

العلاقة الأولى :

صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج + استهلاك رأس المال الثابت المحلي + الضرائب غير المباشرة – الإعانات	=	الإنفاق الاستهلاكي + إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي + (الصادرات – الاستيرادات)

العلاقة الثانية

الدخل القومي	=	صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج + صافي دخول عوامل الإنتاج من بقية أنحاء العالم

العلاقة الثالثة :

الدخل القومي	=	الإنفاق الاستهلاكي + صافي تكوين رأس المال + (الصادرات – الإستيرادات) + صافي دخول عوامل الإنتاج من بقية أنحاء العالم الضرائب غير المباشرة + الإعانات

مزايا وعيوب طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق في الحساب

الـــــمزايـــــا

أن تطبيق طريقة الإنتاج (تدفق السلع) في احتســـاب تكـــوين رأس المال الثابت يسمح للإحصائي :

بتقسيم تكوين رأس المال حسب نوع الاستثمار والصناعات المنتجـــة للسلع الرأسمالية.

بتعريف السلع الداخلة ضمن الإحصاء حســـب تعريـــف الإحصـــائي نفسه، بعكس الحال لو طبقت طريقة الإنفاق عندها سوف يصنف كمصروف وفق تعريف المحاسبين.

أما إذا طبقنا طريقة الإنفاق فان هذا يعني تسليمنا مبـــدئيا بمـــا هـــو متعارف عليه في أصول الحسابات عند التمييز بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الجارية.

وعليه فإن استخلاص المصروفات الرأسمالية من سجلات الحســـابات **تعطينا نتائج :**

- تعكس قرار المحاسبين فيما هو موجود وما هو مطلوب.
- تضمن نوعا من الانسجام الداخلي في الحسابات القومية.
- تتجنب الشروح المطولة لمفهوم المصروفات الرأسمالية الواجب إدراجها في الاستمارات الإحصائية لتجميع البيانات.

العـــــــيوب

المعلومات المستقاة من السجلات الحسابية قد تؤدي إلى نوع من عدم التجانس في تعريف المصروفات الرأسمالية بين المؤسسات وذلك تبعا لكبر

أو حجم المؤسسة. فمثلا تعتبر الشركات الكبيرة إنفاقها على العدد اليدوية مصروفا جاريا، بينما تعتبره المؤسسات الصغيرة مصروفا رأسماليا.

الاعتماد الكلي على سجلات المحاسبين قد ينتج إحصاء لرأس المال الثابت أقل من الإحصاء الفعلي.

أن اتسام كل طريقة من طرق الاحتساب ببعض المزايا والعيوب لا يعني إمكانية الاعتماد على طريقة واحدة دون أخرى لان الواقع العملي يفرض على الباحث استخدام الطريقتين في آن واحد خاصة في الدول النامية **وذلك للسببين التاليين :**

- قلة المعلومات الإحصائية عن القطاعات الاقتصادية والمتوفر منها يصعب جمعه وتنسيقه بالشكل المطلوب.
- وجود بعض المعاملات التي لا تدخل في مجال التبادل النقدي (العمل المباشر في الريف أو مصروفات غير مسجلة في الحضر).

بسبب هذه الصعوبات فإن الدول النامية تلجا إلى استخدام الطريقتين معاً، طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق، لتقدير تكوين رأس المال الثابت. فطريقة الإنتاج تساعد في احتساب تكوين رأس المال في المكائن والمعدات والآلات ووسائط النقل لأن تلك السلع تكون في الغالب مستوردة وان المصدر الرئيسي للمعلومات عنها هو إحصاءات التجارة الخارجية.

أما طريقة الإنفاق فتستخدم لاحتساب تكوين رأس المال في الأبنية والإنشاءات الأخرى، ولاحتساب تكوين رأس المال في القطاع العام بشكل خاص لأن مصادر المعلومات في هذه الحالة ستكون ميزانيات الدولة.

الفرق بين الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي

الإنتاج القومي :

انه القيمة النقدية في السوق لكافة المنتجات من سلع وخـــدمات التـــي أنتجها المجتمع أو الاقتصاد القومي خلال فترة معينة هي في الغالب عام واحد.

الناتج القومي هو :

مجموع الناتج الذي يعزى إلى عناصر الإنتاج المقدمة إلـــى الرعايـــا المقيمين في البلد.

الناتج المحلي هو :

الناتج الذي يعزى إلى عناصر الإنتاج المقدمة إلى المنتجين المقيمين في البلد ، بما في ذلك المؤسسات المقيمة التي تزاول أعمالها خارج البلد.

الشكل رقم (3) يبين كيفية الحصول على الناتج القومي من الناتج المحلي

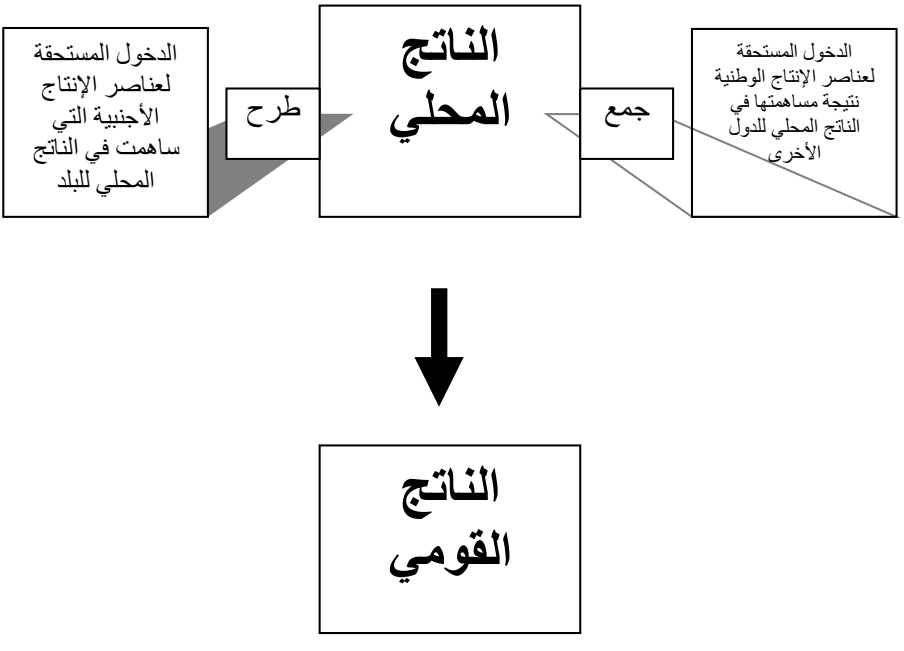

شكل (3) الناتج القومي بدلالة الناتج المحلي

الفرق بين الإنتاج المحلي والإنتاج القومي بالمعادلتين الآتيتين :-

الناتج المحلي = إجمالي الإنتاج داخل الحدود الإقليمية – الواردات المحلية + الصادرات المحلية،مع الأخذ في الحسبان أن الواردات المحلية تمثل إنتاج المنتجين غير المقيمين الذين يباشرون نشاطهم داخل الحدود الإقليمية والصادرات المحلية تمثل إنتاج المنتجين المقيمين ولكنهم يباشرون نشاطهم خارج الحدود الإقليمية.

الناتج القومي = قيمة الناتج المحلي + عوائد عوامل الإنتاج التي حصل عليها المقيمين من العالم الخارجي أثناء وجودهم بالخارج – عوائد عوامل الإنتاج التي حصل عليها غير المقيمين.

في الدول المتقدمة يكون الناتج القومي اكبر من الناتج المحلي (بسبب كبر عوائد عوامل الإنتاج للمقيمين، الاستثمارات الخارجية، وكبر صافي التحويلات من الخارج (للقطاعين العام والخاص)

بينما في الدول النامية فالناتج القومي بها أقل من الناتج المحلي (بسبب كبر عوائد الإنتاج لغير المقيمين)

وبشكل عام ويكون الناتج القومي الإجمالي اصغر من الناتج المحلي الإجمالي إذا كان مجموع عوامل الدخل المدفوعة إلى الخارج تزيد عن مجموع عوامل الدخل المقبوضه منه.

المفاهيم التي توضح العلاقة بين الدخل القومي والناتج القومي مبتدئا بالناتج القومي الإجمالي ومنتهيا بالدخل الممكن التصرف فيه نقطة البداية في هذه الطريقة هي الناتج القومي الصافي الذي سبق أن حددنا مفهومه-

في إجابة السؤال الثالث–، إذ يشتق الدخل القومي من هذا الناتج، شكل (4) يبين كيفية الحصول على الدخل الممكن التصرف فيه بداية من الناتج القومي الإجمالي –وإذا كان الناتج القومي الصافي إنما يحسب بسعر السوق، أي على أساس الأثمان التي تباع بها المنتجات النهائية التي يتكون منها هذا الناتج في السوق، فإن الدخل القومي هو هذا الناتج القومي الصافي نفسه ولكن محسوبا بسعر التكلفة، أي على أساس أثمان عوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد القومي التي اشتركت في تحقيق هذا الناتج، وذلك طالما أن تلك الأثمان بذاتها هي الدخول التي دفعت إلى هذه العوامل نتيجة لإسهامها في تحقيق الناتج القومي.

ويوجد فرق، في الواقع، بين حساب الناتج القومي بسعر السوق وحسابه بسعر التكلفة يتمثل بصفة خاصة **في أمرين** : الضرائب غير المباشرة أولا، والإعانات الحكومية ثانيا. ومن شأن الضرائب غير المباشرة أن تجعل قيمة الناتج القومي بسعر السوق أكبر من قيمته بسعر التكلفة، وذلك بمقدار هذه الضرائب نفسها، ومن ثم يتعين طرح هذا المقدار من الناتج القومي بسعر السوق حتى نصل إلى الناتج القومي بسعر التكلفة، أي الدخل القومي بعبارة أخرى.

أما الإعانات الحكومية فإن من شأنها "على العكس" أن تجعل قيمة الناتج القومي بسعر السوق أقل من قيمته بسعر التكلفة، وذلك بمقدار هذه الإعانات ذاتها، وبالتالي يجب إضافة هذا المقدار إلى الناتج القومي بسعر السوق حتى نصل إلى الناتج القومي بسعر التكلفة، أو الدخل القومي بتعبير آخر.

وفيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، أولا، فأنه يقصد بها تلك التي تفرض على وقائع أو تصرفات معينة باعتبارها دالة على وجود مال لدى الشخص الذي يقوم بها، ومثالها الواضح ضرائب الاستهلاك التي تفرضها الدولة بمناسبة استهلاك كثير من السلع والخدمات مثل البنزين والسكر والسجاير ... وغيرها.

ويقوم المنتج أو التاجر أو المستورد لمثل هذه السلع والخدمات بدفع مبلغ الضريبة المقررة على استهلاك السلعة أو الخدمة، ثم يضيفه إلى نفقة إنتاج السلعة أو الخدمة أو نفقة تسويقها، وبذلك يرتفع ثمنها بمقدار هذه الضريبة مما يؤدي إلى تحمل الشخص الذي يستهلكها بعبئها في النهاية عند استهلاكها، وهذا هو المقصود في النهاية من الضرائب غير المباشرة. ويرجع السبب في وجوب استبعاد مقدار هذه الضرائب من القيمة السوقية للمنتجات النهائية، أي من الناتج القومي بسعر السوق، إلى أن الضرائب غير المباشرة تضاف إلى نفقة إنتاج السلع أو الخدمات المفروضة عليها كما رأينا بحيث يتضمن الثمن الذي تباع به هذه السلع والخدمات في السوق مقدار الضرائب غير المباشرة المفروضة عليها. لكنه من الواضح أن إضافة الضرائب غير المباشر على هذا النحو إلى نفقة الإنتاج لا يمكن أن يؤثر بأية حال على مقدار الدخول أو الأثمان التي دفعت إلى عوامل الإنتاج المختلفة التي استخدمت من أجل إنتاج السلع والخدمات المذكورة، أي على تكلفة الإنتاج بعبارة أخرى.

وهكذا يتعين عدم حساب مقدار الضرائب غير المباشرة إذا أردنا التوصل إلى قيمة الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة.

ولما كان الناتج القومي مقدرا بأثمان السوق إنما يزيد عن هذا النـــاتج نفسه مقدارا بأثمان عوامل الإنتاج التي أسمت في إنتاجـــه، وذلـــك بمقـــدار الضرائب غير المباشرة المفروضة على هذا الناتج، فانه يتعين بالتالي طرح مقدار هذه الضرائب من الناتج القومي بسعر السوق، وذلك حتى نصل إلـــى قيمة هذا الناتج بسعر التكلفة، أي إلى قيمة مجموع الدخول التي دفعت إلـــى عوامل الإنتاج المختلفة التي استخدمت من أجل تحقيق الناتج القومي أو قيمة الدخل القومي باختصار.

أما بالنسبة إلى الإعانات الحكومية، ثانيا، فأنه يقصد بها المبالغ التـــي تمنحها الحكومة إلى بعض المشروعات الخاصة الزراعيـــة أو الصـــناعية، وذلك بقصد حملها على تخفيض أسعار بيع منتجاتها مـــن ســـلع وخـــدمات تستهلكها أساسا الطبقات محدودة الدخل.

وتمثل هذه الإعانات في واقع الأمـــر إســـهامها فـــي تكـــاليف تلـــك المشروعات حتى تخفض من أسعار منتجاتها مع تمكينها في الوقت نفســـه من تحقيق قدر مناسب من الربح لها.

ويترتب على منح الحكومة إعانات للمشروعات المنتجة أن تباع السلع والخدمات التي تنتجها المشروعات المذكورة بأسعار أقل من مقدار تكلفـــة عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها، ما دام أنه لا حاجـــة بالمشـــروع لأن يحصل من المستهلك على ذلك المبلغ الذي تمنحه له الحكومة فـــي شـــكل إعانة.

لكن المبلغ الإعانة هذا إنما يدفعه المشروع إلى عوامل الإنتاج المشار إليها كثمن لإسهامها في إنتاج السلع والخدمات المعانة، وذلك بالطبع بالإضافة إلى الثمن الذي تباع به هذه المنتجات في السوق.

وإذن يكون الثمن الذي تباع به المنتجات المعانة أقل من مقدار الدخول أو الأثمان التي دفعت إلى العوامل التي أسهمت في إنتاجها، إي من تكلفة الإنتاج بعبارة أخرى، وذلك بمقدار الإعانات الممنوحة.

وهكذا يتعين حساب مقدار الإعانات إذا ما أردنا الوصول إلى الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة.

ولما كان الناتج القومي مقدارا بأثمان السوق إنما يقل عن هذا الناتج نفسه مقدرا بأثمان عوامل الإنتاج التي اشتركت في إنتاجه، وذلك بمقدار الإعانات الحكومية الممنوحة للمشروعات، فأنه يتعين بالتالي إضافة هذا المقدار إلى الناتج القومي بسعر السوق حتى نصل إلى قيمة هذا الناتج بسعر التكلفة، أي إلى قيمة مجموع الدخول التي دفعت إلى عوامل الإنتاج المختلفة التي أسهمت في تحقيق الناتج القومي أو قيمة الدخل القومي اختصاراً.

وهكذا نجد في نهاية الأمر أن استخلاص الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة من هذا الناتج نفسه بسعر السوق، إنما يتحقق بطرح الضرائب غير المباشرة وإضافة الإعانات الحكومية إليه. وبعبارة أخرى بطرح صافي الزيادة في الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الحكومية من الناتج القومي بسعر السوق.

ولما كان الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة هو بذاته الدخل القومي، **فانه يترتب على هذا أن :**

الدخل القومي = الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة.

= الناتج القومي الصافي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة + الإعانات الحكومية.

= الناتج القومي الصافي بسعر السوق – (الضرائب غير المباشرة – الإعانات الحكومية).